

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
עיריית אום אל פתם
מבקר העירייה
التقرير السنوي 2018
דוח שנתי 2018

الفهرس

2	المقدمه
4	دور البلدية في خارطة الهيكلية
14	البناء الغير مرخص
28	فدية وقوف السيارات
34	لجان البلدية
45	النفایات اطراف البلد متابعه
47	الشركه الاقصاديه متابعه
64	ساعات العمل الإضافي

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

טלפון 04 / 8285611

المقدمه

لحضرة د. سمير محاميد المحترم

رئيس البلدية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فيما يلي اضع بين يديك تقرير المراقبة لعام 2018 وذلك حسب قانون البلديات بند 170 ج (ا) وكذلك حسب انظمة البلديات (تقرير مراقب البلدية) . (

كم تعلم فإن التقرير يلخص عمل المراقبة خلال السنة 2018 والتي هي بطبيعة الحال سنة انتخابات وبالتالي المواضيع التي تم بحثها وإصدار التقرير بشأنها انما تتعلق بقضايا ومواضيع تخص الفتره السابقه ومعالجتها بسبب استمرارية العمل البلدي تقع على عاتق الاداره الجديده وكذلك رد الفعل يجب ان يتم عن طريق الرئيس الحالي .
ينوّه ان هناك قضايا ومواضيع يشارك مراقب البلديه في علاجها ووضع تصورات مناسبة لحلها وهو ما يسمى العمل الدارج (שוטף) . وبالتالي فان التقرير يلخص زبده القضايا والتوصيات.

مواضيع التقرير تم اختيارها حسب وجهة نظر المراقبة , خاصه فيما يخص الوضع في الشارع الرئيسي في مدخل البلد والخارطه الهيكلية وكذلك مواضيع متابعه في الشركه الاقتصاديه مع الاخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي تم توجيهها عن طريق الادارة وبعض اعضاء لجنة المراقبة .

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

**المراقبه اختارت ان تركز عملها هذه السنه في هذه المواضيع المهمه
وتوصيات للحلول التي ترى المراقبه مناسباً ان يتم تبنيها والعمل على
تنفيذها.**

من الضروري ان الاحب ان قسم من المواضيع والتوصيات التي تم طرحها
في التقرير تم معالجتها خلال السنه, الا ان البعض الاخر ما زال معلقاً وينتظر
العلاج .

حسب القانون فأن على رئيس البلدية تقديم ملاحظاته حول المواضيع الواردة
في التقرير , هذه الملاحظات سترفق بالتقرير وتقدم للجنة المراقبة , والتي
بدورها سوف تبحث التقرير في جلسة خاصة على ان يتم تقديمها لجلسة في
المجلس البلدي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
رفعت احمد محاجنة
مراقب البلديه

دور البلدية واللجنة المحلية

في التخطيط للخارطة الهيكلية للمدينة

تنظم الخارطة الهيكلية طبيعة البناء واستخدام الأرض في منطقة التخطيط المحلي التي تنطبق عليها.

وتنص المادة 61 من قانون التخطيط والبناء، תשכ"ח-1965 (المشار إليه فيما بعد بقانون التخطيط والبناء) (القانون) ما هي أهداف الخارطة الهيكلية، بما في ذلك: مراقبة تطوير الأرض في مساحة التخطيط المحلي. ضمان تنفيذ تخطيط الأراضي واستخدامها بطريقة تلائم الظروف المناسبة للصحة، الصرف الصحي، والنظافة والسلامة الأمن، والنقل، والوصول والوقاية من الأخطار؛ وكذلك التخطيط لتطوير الأراضي وتعيينها لأغراض مختلفة، مثل المباني السكنية والصناعية والتجارية والبناء والتعليمية والمباني العامة وتخصيص الأماكن العامة المفتوحة مثل الحدائق والمنتزهات.

المادة 69 من قانون التخطيط والبناء تنص على أنه ما دامت الخطة لا تتضمن أي أحكام أو تفصيلات معينه يتم تحديد التعليمات المتعلقة بأي خطه تفصيليه (תוכנית מפורטת) بحيث تكون ملائمه إلى المخطط العام، ويسمح أيضا بالخطه التفصيليه (תוכנית מפורטת) القيام بتوزيع الأراضي ضمن الخطه التفصيليه الى قطع (מגרשים). وتحديد الأراضي المخصصة للاحتياجات العامة مثل مباني

التعليم والصحة والدين والثقافة؛ كذلك تحديد الموقع، الحجم، الارتفاع، شكل أو مظهر المباني الخارجي؛ عدد المباني المسموح بناؤها على كل قطعة أرض.

وفق المادة 145 (ز) من قانون التخطيط والبناء وحسب السوابق القضائية فقد تقرر أنه لا يجوز، كقاعدة عامة، منح أي تصريح بالنسبة للبناء في العقارات، إلا إذا تمت الموافقة على خطة تحدد القواعد والشروط المتعلقة بتعيين هدف (TIV) الأرض وتوزيعها على القطع و، وترسيم المبنى ("خطوط البناء")، عدد الطوابق أو ارتفاع المباني ومناطق البناء المسموح بها.

لجنة التنظيم المحلية هي المسؤولة، في جملة أمور، عن التخطيط الهيكلي، وعن إعداد خطة وخطط مفصلة، وعن الترخيص والإشراف على البناء في منطقة التخطيط المحلية.

وضع الخارطة الهيكلية لام الفحم

كما سبق يتبين أهمية وجود خارطة هيكلية لمدينة ام الفحم من اجل تحديد الأهداف والرقابه والاشراف وما الى ذلك .وبالفعل في سنة 2016 تم إيداع الخارطة الهيكلية في اللجنه اللوائيه بعد مناقشتها في المجلس البلدي وبالتعاون مع مديرة التخطيط سفارتس . الا ان اللجنه اللوائية للبناء والتنظيم في حيفا رفضت التصديق على توصيات المديرة بتخصيص 1000 دونم للمنطقة الصناعية في أم الفحم، واكتفت بتخصيص 400 دونم فقط، الامر الذي اضطر البلدية الى تأجيل التصديق النهائي على الخارطة الهيكلية للمدينة الى حين التوصل الى اتفاق .

יזכר אל אן המבארה אל אעאא הארטה ההכילה לאמ الفحم קא באאא עאמ 2002
،ולכנהא ואהא עקבאא לכירה אואל האנואא המאזיה، בסבב האלאפ בין הבלדיה
واللجنة اللوائيه خاصة بشأن ترخيص البيوت ، وبالذات في ثلاثة أحياء، فيها
بيوت مهدهة بالهدم ، وكذلك بخصوص توسيع مساحة المنطقه الصناعيه
وقد وافقت اللجنة إيداع الخارطة بشرط أن تقر في المجلس البلدي، الا ان
المشروع تعطل بسبب استمرار الألاف، وخاصة بعد الأديث من اللجنة اللوائيه
عن منطقة صناعية مشتركة للبلدات العربية واليهودية في منطقة وادي عارة
وهو المشروع الذي ما زال قيد النشاء ولم يحصل به أقدم، مما دفع البلديه الى
الأصرار على توسيع مساحة المنطقة الصناعيه والتجارية وترخيص البيوت للمباني
. . غير المرخصة

هذا وبعد ان رفضت اللجنة اللوائيه توصيه بنات شوارتز بتخصيص 1000 دونم
للصناعة إلى المدينة واستقرت فقط على 400 دونم. فان البلديه ترفض الأقدم في
الخارطة ההכילה ما لم يتم تسوية القضايا العالقه ، والتي من المفترض أن تحل
موضوع البيوت المهدهة بالهدم.

وقد أودعت أول أول خارطة هيكلية لأم الفحم، وهي أكبر مدينة عربية في وادي عارة، سنة 2016 من أجل الاعتراضات. وتحدد الخطة المناطق المخصصة للبناء والغرض من الأرض (ייעוד קרקע) ، وتمكن من إعداد خطط تفصيلية يمكن من خلالها إصدار تراخيص البناء.

وقد ولدت مبادرة إعداد الخطة في عام 2002، بعدما أوصت لجنة اور بالتعامل مع التخطيط في الوسط العربي الذي يعاني من التمييز. حيث اتضح أن العديد من التجمعات العربية لا تملك خططا عامة وخرائط هيكلية تحدد احتياجات التنمية السكنية والتجارية والعمالة والنقل بسبب الصعوبات المالية. .

تعثر الخطة والخارطة بعدما بدأ العمل عليها، يعود الى خلاف او نزاع بين إدارة التخطيط وممثلي بلدية أم الفحم، الذين يسعون وبحق إلى إضفاء الشرعية على البناء القائم في المدينة وزيادة كبيرة في فرص العمل والمناطق الصناعية. وبعد مناقشات مع مدير الإدارة دينا راشيفسكي، تم الاتفاق على أن الخطة لن تودع إلا إذا وافق عليها المجلس البلدي. وهذا بحد ذاته انجاز تفردت به بلدية ام الفحم

في ذات الوقت قدمت مقترحات لإنشاء منطقة صناعية مشتركة للمجاس العربية واليهودية في المنطقة. الا انها باءت بالفشل ونتيجة لذلك، أصرت بلدية أم الفحم على توسيع المناطق الصناعي، بالاضافه الى أن المباني التي بنيت على مر السنين

دون الحصول على تراخيص لن يتم هدمها. وما زال موقف البلدية أنه ما دام المصادقه على الخارطة قد تأخر، فإن السكان مع علمهم أنه من المستحيل إستصدار تراخيص بناء قد شرعوا ببناء بيوتهم على أراضيهم حتى بدون رخص , والحديث يدور على ثلاثة أحياء تطالب اللجنة ابقائها خارج الخارطة الهيكلية مما يمهّد الطريق امام هدمها فيما بعد الامر الذي ترفضه البلدية قطعياً.

وبسبب الخلافات، كان مطلوباً تدخل مدير الإدارة، بنت شوارتز، في عام 2014، حيث اجرت مقارنة بين أم الفحم مع حوالي 50,000 نسمة إلى العفولة القريبة مع 41,000 نسمة. وتبلغ المساحة المخصصة في العفولة 1,400 دونم للصناعة و 1,600 دونم للأغراض التجارية والتشغيلية، مقابل 126 دونم وفقاً للوضع القائم في أم الفحم.

وأوصت شوارتز بأن تشمل خطة أم الفحم حوالي 1000 دونم للصناعة على أراضي الدولة. واستند الحساب إلى الرأي الاقتصادي الذي قدمته إدارة التخطيط، حيث تبلغ النسبة بين المناطق الصناعية وعدد المقيمين في المدينة 3.8 متر مربع للفرد، في حين أن النسبة الموصى بها للسلطات المحلية عامة للوصول إلى ميزانية متوازنة تبلغ 9 أمتار مربعة للشخص الواحد. وبما أن المخطط العام مخطط له بحيث تستوعب أم الفحم حوالي 80 ألف نسمة في عام 2035، فإنه يحتاج إلى 720 دونم على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تقليل عدد السكان الذين يسافرون يوميا للعمل خارج المدينة، أوصيت بزيادة المساحة إلى 1 000 دونم.

موضوع الغابات

من الأمور التي أثرت من قبل اللجنة اللوائية هو موضوع الغابات ، حيث اعتمدت في قرارها إضافة فقط 400 دونم للصناعة على أساس أن بقية المنطقة يتم وضع علامة منطقة غابات او منطقة حرجية حسب الخطة القطرية للغابات ، الخطة
תמ"א 22.

תמ"א تسمح بالانتقاص من الغابات حوالي 10% من أراضيها، ولكن حسب קק"ל
فقد انتقص كثير من الأرض للبناء الخاص ولم يتبقى من النسبة ال 10% لتحويل
الغابات لصالح المناطق الصناعية في أم الفحم . وتسعى بلدية أم الفحم من اجل
تدخل اللجنة اللوائية صاحبة الاختصاص بالموافقة على تغييرات إضافية في
موضوع الغابات من اجل رفع نسبة الاقتراع الى اكثر من 10% من اجل زيادة
المساحة المخصصة لاكثر من 400 دونم للمنطقة الصناعية .

وتلاحظ اللجنة اللوائية أن الخطة تنطوي على إمكانية إنشاء 10 آلاف شقة إضافية،
لكن أم الفحم لا توافق على ذلك. ووفقا للمسؤولين في البلدية، فإن العدد هو نتيجة
لحساب يستند إلى معدل 8 شقق في الدونم، وهو العدد الذي لا يمكن للبنية التحتية
للمدينة تحمله وهي غير قادرة على دعم هذه الكثافة العالية من البناء، ومن
المستحيل أن تطلب من بلدية فقيرة تقع في المجموعة الاجتماعية والاقتصادية 2،
ان توفر الحدائق العامة والمؤسسات التعليمية والطرق لعدد كبير من السكان في هذه

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

بلدية أم الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

טלפון 04 / 8285611

المنطقة الصغيرة. مع العلم بان جزءا كبيرا من الأرض خاص، وبالتالي فإن تنفيذ الخطة يعتمد على رغبات أصحاب الأراضي.

خلاصة القول حسب اللجنة اللوائية أن الخطة قدمت بعد تعديلها وفقا لمتطلبات بلدية أم الفحم. ودرست اللجنة جميع جوانب الخطة وقررت إيداعها في ظل شروط وتعديلات مختلفة. وناقشت طلبات اللجنة المحلية والبلدية بالتفصيل، وقررت عدم قبول جميع مطالبها. عند هذا القرار تم التوقف ولم يحصل تقدم بعد .

وعليه توصي المراقبه

- أولاً : اطلاع المجلس البلدي على التطورات الاخيره في الخارطة الهيكلية
- ثانياً : الاستمرار في الضغط على اللجنة اللوائية بالمصادقه عليها وفق متطلبات المدينة لا سيما موضوع תמ"א 22 فيما يخص الغابات.
- ثالثاً : الضغط من خلال أعضاء كنيست ووزراء للتقدم في موضوع الخارطة
- رابعاً : العمل على استصدار خرائط مفصله في كافة مناطق ام الفحم
- خامساً : العمل على توعية الأهالي بان البلديه لن تصادق ولن توافق على بناء غير مرخص خارج اطار الخارطة الهيكلية بعد المصادقه عليها لان مصلحة ام الفحم لن تبقى ولن تكون رهينة كل من يحاول البناء الغير مرخص .
- سادساً : الموافقه المرحليه على 400 دونم للمنطقه الصناعيه بشرط التقدم في موضوع زيادة نسبة الغابات المقتطعه لصالح المنطقه الصناعيه .

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

עיריית אום אל פחם



بلدية ام الفحم

דואר אום אל פחם 3001000 ת.ד. 1090.

بريد ام الفحم 3001000 ص.ب. 1090

24-10-2018

318

حضرة رئيس البلدية – الشيخ خالد حمدان المحترم

تحية طيبة وبعد

الخريطة الهيكلية ام الفحم – رقم 0247221 – 354

1. قررت اللجنة اللوائية حيفا ان تودع الخريطة الهيكلية بشروط بتاريخ 09-2016.

2. الشروط التي وضعتها اللجنة اللوائية في قرارها ادت الى تقليص العديد من المنافع

المكتسبة من الخريطة ومن اهمها :-

2.1 :- تقليص مساحة المنطقة الصناعية المقترحة من 782 دونم الى مساحة 444 دونم .

2.2 :- تقليص مساحة المنطقة المخصصة لمؤسسات عامة في عين جرار من 192 دونم الى 102 دونم .

2.3 :- الغاء مساحة معدة للسكن المستقبلي بمساحة 200 دونم تقريبا الواقعة بين قطاين

الشومر والعرايش وتحويلها الى غابات .

2.4 :- الخريطة الهيكلية المقترحة بحسب قرار اللجنة اللوائية تتجاهل وجود العشرات من

المباني السكنية القائمة والمسكونة وتوصي ببئانها خارج نطاق المناطق المعدة للتطوير مما يهدد وجودها في المستقبل .

2.5 :- توسيع ساحات معدة للغابات على حساب الساحات المقترحة للمتزهات العامة للرياضة والترفيه .

uef2000@gmail.com

04 - 6312765



04 - 8285600



עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

2.6 :- الغاء مركز المواصلات المقترح على شارع وادي عارة بالقرب من مدخل شارع
مي عامي .

3. قرار اللجنة اللوائية من تاريخ 09-09-2016 تجاهل مطالب المجلس البلدي في

قراره من تاريخ 09-09-2015 التي قرر فيها ان توصي بايداع الخريطة الهيكلية

بشروط طالب فيها توسيع مناطق السكن في الخريطة الحالية وكذلك توسيع المنطقة

الصناعية . كما وطالب المجلس البلدي بضم جميع البيوت القائمة الى المنطقة المعدة للسكن
في الخريطة .

4.قررت اللجنة اللوائية بجلستها من تاريخ 3-12-2018 ان تجدد ايداع الخريطة بنفس
شروط الجلسة من يوم 06-09-2016 .

5.التناقض بين القرارين , قرار اللجنة اللوائية في حيفا وقرار المجلس البلدي , أسفر عن

عدم تقدم الخريطة لايداعها لانها لا تستوفي متطلبات وشروط المجلس البلدي . مما ادى

الى قيام العديد من جلسات العمل ما بين طاقم البلدية مع رئيسها وبين طاقم اللجنة اللوائية

مع رئيسها بحيث ادلى الأخير بعدم استطاعته اعادة الخريطة لمناقشتها في جلسة بديلة
للجنة اللوائية حيث اوصى بتقديم الخريطة حسب قرار اللجنة اللوائية من تاريخ
05-09-2016 .

6.اللجنة اللوائية تدعي بانها ستعمل على ايداع الخريطة للاعتراضات في الاشهر الاولى
من العام 2019 بغض النظر عن موافق البلدية لذلك .

مع الاحترام
مهندس البلدية
سليمان حسين محاميد



التعدي ع الملك العام والبناء الغير مرخص

حسب قانون الأراضي العامة (إزالة من الأرض) – פינוי קרקע 1981 - اراضي الجمهور ينص القانون على أن "الأراضي العامة" هي "أراضي إسرائيل على النحو المحدد في القانون الأساسي: الأرض هي أرض إسرائيل وراضي السلطه المحليه .

وفقا لقانون الأراضي العامة، تعتبر البلدية المسؤولة عن الأراضي العامة في مجال السلطه المحليه ، والتي يجب أن تضمن أن تكون هذه الأراضي متاحة للاستخدام العام، وبالتالي يجب تمكين السلطه المحليه من أداء واجبها في مجال المحافظه على الأراضي العامه من اجل استخدام ورفاهية الجمهور ومنع التعدي على الملك العام وكل ذلك في اطار صلاحياتها وواجباتها. التعدي يشكل انتهاكا واضحا لحقوق الملكية والتصرف بشكل غير قانوني في اراضي الغير . القانون يحمي حق الملكية و الحق في حيازة الأرض ، ويوفر الأدوات القانونية لحماية وإنفاذ هذه الحقوق. من بين القوانين التي تعمل على حماية الملك العام ومنع التعدي هي ما يلي

1: بند 18 من قانون الأراضي، 1969 (فيما يلي قانون الأراضي) ينص على أن "صاحب الملكيه في الأرض يحق له ان يستخدم بشكل قانوني القوة اللازمة وبشكل معقول من اجل منع التعدي (הסגת גבול) أو ان يحرم الاستعمال من من بشكل غير قانوني قام بالسيطرة على الارض"، وأنه اذا استولى ادهم على الأراضي بشكل غير قانوني يحق لصاحبها الشرعي ان يستخدم كل الوسائل لاخرجه من الأرض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ التعدي ، وحتى استخدام القوة المعقولة لإزالته.

2: وفقا للبند 2 (أ) لقانون الأراضي العامة ، يجوز للشخص المفوض من قبل رئيس السلطه المحليه "دخول الأراضي العامة في أي وقت معقول من أجل التحقق من حيازتها أو استخدامها ، وان يطلب من المستخدم تقديم وثائق تثبت له الحق في حيازة الأرض

3: ووفقا للمادة 4 من قانون الأراضي العامة، يستطيع رئيس السلطه المحليه العمل مع المستشار القضائي للسلطه المحليه، وفق شروط يحددها القانون لابعاد المتجاوزين للأرض من خلال القضاء الإداري دون الحاجة إلى رفع دعوى لدى المحكمة، شريطة أن يصدر الأمر في غضون ستة أشهر

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

טלפון 04 / 8285611

من التعدي على الأرض العامه اذا ما أصبح واضحا أن الاستعمال كان بشكل غير قانوني وليس في موعد اكثر من ستة وثلاثين شهرا من اليوم الذي تم الاستيلاء على الأرض. وفقاً لهذا الامر ، يحدد حداً أدنى للإجلاء لمدة 30 يوماً من تاريخ تسليم الأمر إلى المتعدي. يعامل هذا الأمر (114) كانه قرار حكم محكمه لاستبعاد المتعدين وحتى من الممكن استخدام دائرة الاجراء القضائي لتنفيذ الامر (הוצאה לפועל).

4: أعطيت أيضا لجان التخطيط والبناء المحلية في الفصل العاشر من قانون التخطيط والبناء وسائل انفاذ (אמצעי אכיפה) ، بما في ذلك الأوامر الإدارية والقضائية لوقف البناء غير القانوني أو هدم المبنى ، وكذلك لوائح الاتهام ضد منتهكي القانون. من بين أمور أخرى ، يسمح الكشف عن مخالفات البناء مسبقاً للجنة المحلية بممارسة جميع الصلاحيات المخولة لها .

التعدي ع الملك العام في الشارع الرئيسي

يعتبر الشارع الرئيسي في مدخل المدينة بمثابة المركز التجاري الرئيسي في البلد ، حيث تتركز العديد من المحال الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وبشكل رئيسي مطاعم الوجبات الخفيفة ، المقاهي والمحلات التجارية وما إلى ذلك. وقد كشفت المراقبه الداخليه في العديد من التقارير السابقه أنه في وسط المدينة هناك ظاهرة واسعة النطاق لاستيلاء أصحاب المحال للمناطق العامة ، باحد الطرق التاليه: البناء الصلب أو على أعمدة خشبية في الرصيف ، تحويط ببعض السقائف بالصفائح المعدنية أو من البلاستيك؛ وضع الطاولات والكراسي في المقاهي على الرصيف؛ وضع البضائع المعروضة للبيع على الرصيف كل هذه الأمور تعيق في بعض الأماكن طريق المشاة وعبور الرصيف بحيث أصبحت بعض الأماكن ضيقه وبعضها حتى سدت تماما، مما أجبر المشاه النزول او حتى الوقوع في الطريق وتعرض لخطر السلامة. وهذا يشكل خطرا على سلامة الأهالي ،

وخصوصا خلال ساعات الذروة في وسط المدينة، الصاخبة بالناس والمركبات. ويعتبر منع حدوث التعدي على الأماكن العامة في مجال اختصاص السلطة المحلية، و أيضا ملاحقة المخالفين للقانون بشكل فعال عن طريق استصدار مخالفات مناسبة من قبل المفتشين في قسم الصحة ومتابعتها قضائيا مع المدعي العام والحد من الظاهرة التي تضر بالرفاه العام .

وكخطوه أولى مطلوب إعداد قائمة بالمتسللين الذين قاموا بالتعدي على الملك العام في هذه المناطق وتوثيق طريقة التسلل والتاريخ الذي تمت فيه ، واتخاذ إجراءات ضد المتسللين حسب ما تقتضيه الصلاحيات الممنوحة للمفتشين بموجب القانون. من المهم تحديد الاستيلاءات في غضون فترة زمنية معقولة ، حيث ينص قانون على التعامل مع التعدي في فترات زمنية محددة كما ورد سابقا لأن تطبيق الصلاحيات للتعامل مع الاستيلاء يعتمد على الفترة الزمنية التي مضت منذ التعدي. بالإضافة إلى ذلك ، بما أن التعدي له انعكاس في البناء الغير قانوني ، يمكن للرقابة التي من المفروض ان تعمل بشكل منظم وممنهج أن تساعد في تحديد انتهاكات البناء مسبقا ، والسماح باتخاذ التدابير الإدارية والقانونية لمنعها في المراحل المبكرة من البناء. ولكن للأسف لا يتم هذا الامر مطلقا من جهة لجنة التنظيم المحليه او من قبل مشرف البناء في قسم الهندسه او من قبل ترخيص المحال التجاريه او من قبل مفتشي قسم الصحة , وبالتالي هذه الأربع جهات تعتبر مقصره في هذا المجال الحيوي , وعلى الرغم من تكرار التوصيات في تقارير المراقب الداخلي الا ان الأمور لا تحظى بالمعالجه وهي تسير من سيئ لاسوأ.وبما ان البلدية واللجنة المحلية لم تقم بدوريات أو تفتيش في المناطق العامة ولم تجهز قوائم وبالتالي لم يكن لديها معلومات مفصلة وحديثة عن التعديات على المناطق العامة ولم تتخذ إجراءات في نطاق الوقت المناسب أصبحت هذه الأمور من الصعب معالجتها بسبب الفتره الزمنية المنصوص عليها في القانون والتي تم تجاوزها في العديد من

المحال التجاريه المتعديه ولم يبق امام البلديه سوى التوجه للمدعي البلدي القيام بتجهيز ملفات من اجل التوجه للقضاء لمعاقبه وإيقاف هذه الظاهره ..

توصية المراقبه

يجب على البلديه إعداد قائمة مفصلة ومحدثة عن جميع عمليات الاستيلاء في المناطق العامة من اجل تجهيز ملفات لاتخاذ إجراءات قضائيه ضد المخالفين وعدم السكوت عن تفشي هذه الظاهره وكذلك من اجل منع عمليات استيلاء جديده .

الزام ذمة المتعدين

من الامور المهمه في موضوع التعدي ع الملك العام وحسب قرار المحكمه العليا ملف لا"א 19/83 يمكن فرض رسوم استعمال (דמי שמוש) على المتعدين وهذا لقرار يعتبر كجزء من سياسة الردع لدى السلطة المحلية واللجنة المحلية. أكثر من ذلك وهو ان القرار القضائي حتى بعد دفع رسوم الاستعمال لا يعطي الحق للمتعدي في الاستمرار بالتعدي أي أن الغرض من المطالبة المالية ليست "تقنين الزحف او الاستيلاء"، ولكن فقط خطوة أخرى من اجل الردع. من خلال فحص المراقبه تبين ان البلديه ليس فقط لم تتخذ أي إجراءات لإنفاذ القانون ضد المتعدين، بل أيضا لم تقم بالزامهم لدفع رسوم الاستعمال او حتى قياسها من اجل الارنونا وبالتالي اصبح المتعدي مستفيدا من الجهتين أولا استعمال ارض غير قانونيه وكذلك عدم دفع استحقاق الارنونا عن كامل المساحه وهذا يعتبر تقصيرا من جانب

البلديه، بل وأعطى الاخرين حافزا إيجابيا لمواصلة استخدام الأماكن العامة من أجل الأعمال الخاصه. وهنا ترى المراقبه عدم كفاءة الفرض الرقابي سواء من جانب الترخيص او من جانب التفتيش بالامور المتعلقة بجمع رسوم الاستخدام من المحال التي تعدت على المناطق العامة. وهذا يضر بقدرة البلديه على فرض هيبتها والوقوف على حقها امام المخالفين ويضر أيضا بالمحافظة على الحق العام ، ويمنع المنافسه الحره والنزيهه ، اوتكافؤ الفرص ، والتوزيع العادل للأرض.

توصية المراقبه

على البلدية العمل فورا من اجل الطلب بأثر رجعي رسوم الاستعمال فيما يتعلق بالتعديلات الغير قانونية وخاصه المحال التجاريه والمباني التي بنيت في الأماكن العامة، واتخاذ جميع التدابير اللازمه لجمع القيمة الحقيقية للرسوم ، في المقابل على البلدية أن تعمل على طرد واضعي اليد على الأماكن العامة واتخاذ جميع الوسائل المتاحة لها ضد غزاة البناء الذين قاموا بغزو هذه المناطق.

الزام المتعدين بالارنونا

صلاحية البلديه فرض ضريبه الارنونا تم تحديدها وفق الترتيبات الاقتصادية (التعديلات التشريعية لتحقيق الميزانية) **חוק ההסדרים - 1992**، ووفق الأنظمة المعمول بها في الترتيبات الاقتصادية فيما يخص ضريبة الأملاك العامة

للسلطات المحلية. وقد تم تحديد أنواع الأملاك التي يفرض عليها الضرائب،
وطريقة حساب مساحة البناء لهذه الأصول وقيمة الحد الأدنى لضريبة الأملاك
حسب كل نوع .

في أكتوبر 2007، اصدرت وزارة الداخلية إلى السلطات المحلية تعليمات عن
جباية الضرائب في الابنيه الغير قانونيه ، وأنه لا يوجد اعفاء من ضرائب البلدية
بسبب عدم قانونية البناء اذ يجب الفصل بين الجانب القانوني والمعالجه القانونيه
للتجاوز في البناء وبين استحقاق الارنونا حتى من هذه الأبنية اذ لا يعقل ان يكافئ
المخالف مرتين مره بعدم دفع الارنونا ومره بالبناء او استغلال الارض العامه.
وهكذا، فإن أي سلطة محلية لا تعمل على تحصيل الضرائب على النحو السالف
الذكر، فهي تعمل بشكل غير قانوني مع كل ما في هذه الكلمه من معنى , مع العلم
بان فرض الضرائب على المباني غير القانونية ليست مؤشر على مشروعية او
أهلية هذه الابنيه. في قانون البلديات تم تحديد ان الذي يتحمل الارنونا هو شخص
مالك العقار الفعلي أو المستأجر أو باي شكل خلاف ذلك . عادة المحاكم تحكم ان
الارنونا تقع على الشخص الذي يستخدم العقار بالفعل. تفسير المحكمة لمصطلح
"ماسك" מחזיק فيما يتعلق بجمع الضرائب ينطبق على الدخيل او المتعدي حتى
لو كان بشكل غير قانوني أو بدون ترخيص أو تصريح، وفقا للافتراض الأساسي
ان الخاطئ يجب الا يخرج ربحان .

حسب الفحص لم يتم الزام الابنيه المتعديه خاصه بالشارع الرئيسي بالارنونا
وبالتالي يربح المتعدي من استغلال الأرض وعدم دفع الارنونا .

توصية المراقبة

القيام بقياس المساحات الزائده على المحال التجاريه من عرايش او مد كراسي او اخراج بضاعه والزام أصحابها بالارنونا مما يزيد من دخل البلديه ولا يعطى محفز لمخالفة القانون والتعدي على الملك العام.

ترخيص محال المتعدين

مراقبة الأعمال والمحال التجاريه تتم من اجل تحديد الشركات والمحلات التي تتطلب ترخيص تجاري لضمان أنها تعمل فقط إذا كانت قد حصلت على ترخيص محل وبشروطه. زيارة مسؤولة الترخيص وطاقمها انما يهدف لرصد الامتثال لشروط الترخيص اذا وجد او الطلب من صاحب المحل ان يتقدم بطلب رخصه وانذاره في حالة عدم قيامه بذلك وحتى استصدار امر باغلاق المحل في حال استمر بعناده عن طريق تجهيز ملف للدعاء البلدي . الزياره للمحل الذي حصل على رخصة انما تهدف الى تحذير صاحب المحل من اجل القيام بإصلاح العيوب التي أثيرت من قبل الرقابه والمتابعة للتأكد من أنها وفق شروط الرخصه.

قانون ترخيص المحال التجاريه 1968 (فيما يلي - قانون التراخيص التجارية) والمراسيم والأوامر الصادرة بمقتضاه تنظيم عملية منح التراخيص للشركات، وإعطاء السلطات المحلية صلاحية الإشراف على مراقبة تنفيذ الشروط المحددة مسبقا من قبل سلطة الترخيص ، ومن الشخص المفوض من قبل تلك السلطة. من

الأمر المهمه التي يتطلبها استصدار تراخيص للمحال التجارية هو موافقتها مع قوانين التخطيط والبناء وما اذا كان بحوزة المحل رخصه من قبل اللجنه المحليه .
أي أثناء عملية الترخيص للأعمال التجارية ، يجب على سلطة الترخيص أيضاً أن تدرس ما إذا كان البناء الذي ستتم إدارة العمل فيه مناسباً ومتوافقاً مع المتطلبات الواردة في قوانين التخطيط والبناء وما إذا كان استخدام المبنى متوافق مع التصريح والخطط التي وضعتها لجنة التنظيم المحليه كشرط لاستصدار رخصة بناء. من الأمور التي أثّرت في تقارير سابقه لمراقب البلديه هو موضوع التعدي على الارصفه وخاصه في الشارع الرئيسي في مدخل البلد حيث ورد ما يلي
ان المتجول في شتى انحاء البلد وخاصة في الشارع الرئيسي لمدخل المدينة والذي يعج بالمحلات والورش , يجد ان العديد من اصحاب الحوانيت والمقاهي يستعملون مداخل محلاتهم من اجل عرض السلع التي يبيعونها او حتى وضع الكراسي والطاولات في المطاعم والمقاهي على الارصفة المحاذية لمحلاتهم مما يمنع الناس حقهم في المرور براحة وامان على الرصيف مما يخطر حياتهم ويعرضهم لحوادث في الشوارع بسبب عدم وجود فسحة للمرور على الرصيف .

حسب قانون ترخيص المحلات التجارية

" على صاحب المحل ان يدير متجره ويبيع منتوجاته وبضاعته داخل مجال محله
وليس خارج المحل " .

قانون مساعد المحافظة على الشوارع :

أ- حسب القانون المساعد لمدينة ام الفحم المحافظة على الشوارع بند 2-א
" لا يضع انسان على الشارع ولا يبرز فوق الشارع او الرصيف شيء من
الممكن ان يضر بالشارع او يشوش على الجمهور تحركه الا في حالة افراغ
او تحميل حمولة عندها يسمح بذلك لوقت معقول ومحدود" .:

ب- "لا يعلق ولا يضع أي انسان أي غرض او امر على الشباك او السقف
بشكل قد يتعرض للسقوط على المارة مما يشك خطر على سلامتهم " .

ت- "مع ذلك يسمح لاي انسان وبشكل مؤقت عن طريق رخصة او اذن من
رئيس البلدية تجاوز البنود اعلاه في حالة بناء وذلك لفترة زمنية محددة
وقصيرة" .

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

رخصة للمقاهي والحوانيت :

أ- "رئيس البلدية مخول اعطاء رخصة لوضع طاولات وكراسي للمقاهي ولعرض البضائع امام الحوانيت وكذلك ابطال الرخصة او تعليقها ووضع شروط في الرخصة وتعديلها وازافة بنود وما الى ذلك".

ب- "في حالة اعطاء الرخصة حسب البند أ يتم دفع رسوم الرخصة لصندوق البلدية".

ت- "الرخصة التي تم استصدارها حسب البند أ تبقى سارية المفعول حتى 31.12 بعد تاريخ اصدارها".

ازالة العائق :

بند – 9 "يستطيع رئيس البلدية الطلب خطيا من أي انسان وضع عائق على الرصيف او في الشارع ازالة العائق , وفي الطلب الخطي يتم تفصيل الامور التي على الشخص القيام بها لازالة العائق والفترة المحددة لذلك , وعلى المواطن الذي تسلم الطلب الخطي من رئيس البلدية القيام بما يتوجب عليه خلال الفترة المحددة" .

"اذا لم يقم المواطن بازالة العائق يقوم رئيس البلدية بتوكيل شخص لتنفيذ المهمة مع تغريم المواطن بجميع المصروفات التي تكلفت البلدية بها لازاله العائق " .

الوضع الحالي :

1- لا يوجد اليوم مقاييس محددة وواضحة لموضوع استغلال الرصيف من قبل بعض اصحاب المحلات التجاريه بحيث ان عدد كبير من المحلات يقوم بوضع بضاعته على الرصيف وكذلك وضع الطاولات والكراسي مما يعني زيادة مساحه المحل التجاري على حساب الطريق العام دون ان يدفع عن ذلك الضريبه التجاريه مما يشوه منظر الرصيف ويمنع الماره حقهم المرور على الرصيف بامان .

2- كذلك لا يوجد تطبيق وفرض للقانون المساعد كما ورد في البنود اعلاه .

3- ولا يوجد انظمه عمل في هذا المجال بروح القانون المساعد .

مقاييس مقترحه:

فيما يلي ومن جهة نظر المراقبه يوصى تبني المقاييس والمبادئ التاليه في مجال عرض المنتوجات والبضائع على الرصيف .

1- من حيث المبدأ جميع المحال تعرض بضاعتها فقط في حدود المحل التجاري وليس خارجه باستثناء المحال التي تحصل على رخصه خاصه من رئيس البلديه عندها يسمح لها باخراج البضاعه الى الرصيف خارج المحل .

2- اخراج البضاعه على الرصيف مشروط بالحصول على رخصة من رئيس البلديه هذه الرخصه تعطى فقط بعد دفع رسوم الرخصه في صندوق البلديه .

3- تبقى الرخصه سارية المفعول حتى 31.12 من نفس السنة التي اصدرت فيها ويتم تجديدها بعد دفع الرسوم كل عام بشكل فوري

4- تفصل بالرخصه نوعية البضاعه المسموح عرضها على الرصيف وكذلك
السماح او عدم السماح بوضع طاولات وكراسي على الرصيف.

بضاعه غير مسموح بها لا يتم وضعها اطلاقا على الرصيف كذلك يفصل البعد
المسموح به وضع البضاعه على الرصيف

5- قسم الرقابه في البلديه هو المسؤول عن اعطاء الرخصه وتطبيق الشروط
المتعلقه بها وبالتالي تقع على مسؤوليته متابعة أي تجاوز من الرخصه باصدار
الانذارات للتجاوزات ومتابعة حلها وانهاؤها .

6- صاحب الدكان هو المسؤول عن نظافة الرصيف المحاذي لمحله التجاري في
نهاية يوم العمل يقوم بتنظيف الرصيف وادخال جميع المنتوجات الى محله وكذلك
اخلاء الكراتين والنفايات من باب المحل الى حاوية النفايات حتى يبقى الرصيف
نظيفا . وعلى صاحب الدكان عند حصوله على رخصه ان يلتزم خطيا امام البلديه
بالمحافظه على نظافة الرصيف .

7- تقام لجنه من قبل البلديه للاستئناف على عدم اعطاء رخصه لاي من المحلات
التجاريه

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

טלפון 04 / 8285611

توصية المرقبه :

بالاضافه للقضايا التي ذكرت في جسم التقرير وبعد المصادقه عليها يجب نشر الموضوع في الصحف والجرائد المحليه ويتم اعطاء الوقت الكافي لاصحاب المحال التجاريه من اجل تنظيم انفسهم وبعد ذلك تبدا البلديه بتطبيق صارم للموضوع

في المرحلة الاولى تكون زيارة ميدانيه لاصحاب المحلات المخالفين للقانون .
توزع منشورات خطيه لكل صاحب محل وما هو المطلوب منه
يعطى وقت كافي للتنفيذ لكل صاحب محل

في المرحلة القادمه توزع انذارات لمن لا يلتزم بالموضوع
في المرحلة الاخيريه تحرير مخالفات للمخالفين وتقديمها في المحكمه ان اقتضى الامر

فدية وقوف السيارات

الوضع القانوني

حسب نص القانون على المقاول الذي يبني أو يُجدد أو يضيف وحدات سكنية إلى مبنى سكني أو محل تجاري يجب عليه أن يؤسس أماكن لوقوف السيارات للمستأجرين. المراسيم (تקנות) ذات الصلة فيما يتعلق بمعايير وقوف السيارات تاتي وفق قانون التخطيط والبناء (ترتيب أماكن وقوف السيارات) 1983 ، والتي أصدرها وزير الداخلية. تنص المراسيم على أنه ، كشرط لمنح تصريح البناء من قبل المنشيء ، يجب ترتيب أماكن وقوف السيارات وفقاً للمعيار المذكور في جدول المرسوم . ولكن في حالة ان اللجنة المحلية اعفت مقدم طلب التصريح (היתר) من الشرط القانوني لترتيب أماكن وقوف السيارات لاسباب تتعلق بالتخطيط او ضيق المكان ، فقد يُطلب منه بدلاً من ذلك المشاركة في تكلفة إقامة موقف عام للسيارات في ذات المنطقه من اجل إيجاد مواقف السيارات لحل ازمة السير وعدم الوقوف في أماكن ضيقه مما يعرقل حركة السير ويخلق ازمه خانقه .

عندما لا يكون من الممكن بناء مساحات لوقوف السيارات في منطقة المبنى كما هو مطلوب من قبل المعيار (תקן) ، يتم تفويض اللجنة المحلية لإعفاء صاحب المشروع من بناء موقف للسيارات وإلزامه بدفع أموال لصندوق وقوف السيارات (فدية وقوف السيارات). يتم تحديد دفع الفدية من قبل مخمّن الأراضي ، ويجوز للسلطة المحلية أن تشترط منح التصريح للبناء بتحويل أموال للصندوق. ووفقاً للمرسوم، إذا قامت السلطة المحلية بجمع أموال الصندوق من صاحب المبنى ، فيجب عليها بناء موقف عام للسيارات خلال 10 سنوات من تاريخ تقديم طلب تصريح البناء ، ليس ابعد من 350 متر من المشروع .

في بعض الأحيان ، من الناحية العملية ، على الرغم من أن المبادر قام بدفع المبلغ إلى صندوق وقوف السيارات كما هو مطلوب ، لا يحصل المستأجرون على ترتيبات وقوف السيارات أو أن

أماكن وقوف السيارات بعيدة عن المشروع أو المبنى. في هذه الحالة يحق للشخص الذي دفع الفدية أن يسترد أمواله مع إضافة الفائدة إذا لم تتحقق الشروط المنصوص عليها في القانون. ومن أجل المطالبة برد الأموال من السلطة المحلية ، يجب تقديم طلب الحصول على أموال الفدية كتابيا. وفي حال رفضت السلطة الطلب أو لمترد عليه ، يمكن تقديم مطالبة قضائية لاسترداد أموال الفدية.

في ارض الواقع

في ارض الواقع ومع شدة ازمة السير في ام الفحم وخاصة في الشارع الرئيسي وكذلك بجانب المحال التجاريه في جذر البلد والتي تعتبر ناجحه من الناحيه التجاريه تجد ان الزبائن لهذه المحال يركنون سياراتهم بصورة مزعجه ومتعديه على مسالك السير وبوقوف مضاعف امام المحل وحتى باغلاق مسالك السير واحيانا المسلكين على اعتبار قضاء حاجة الشراء السريعه على الرغم من حركة السير الكثيفه والتي ل تحتمل اغلاق الشارع ولو للحظه ناهيك عن انها مخالفه قانونيه وبالتالي لم البلديه بواجبها أولا من ناحية اشتراط ترخيص المحل التجاري بايجاد موقف سيارات لمستخدمي المحل وكذلك لم تقم بجباية اموال فديه للمواقف من قبل أصحاب المحال التجاريه من اجل إيجاد مواقف عامه من اجل تسهيل ركن السيارات بعيدا عن عرقلة حركة السير وثالثا لا تقوم البلديه بتحرير مخالفات وقوف لاصحاب السيارات الذين يعرفلون حركة السير بوقوفهم في مسلك الطريق . ومن تجربه شخصيه الاحظ مثل هذه العراقل امام محل جيفارا وكذلك امام محل حلويات الشرق في طلعة حارة المحاجنه ولا بد في أماكن أخرى في البلد امام المحال التجاريه وبالتالي على البلديه من منطلق مسؤوليتها الحفاظ على النظام وفرض هيبه

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

القانون حتى لا تبقى الأمور متفلته وكان البلديه غير موجوده او مقصره في مجال
صلاحياتها.

توصية المراقبه

أولا فرض موضوع فدية المواقف
ثانيا لعمل على تجهيز مواقف عامه بعد جباية أموال الفديه
ثالثا مخالفة الوقوف في الأماكن التي تعرقل حركة السير

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

2018-07-16 10:04

um

972 >>

P 1/1

עיריית אום אל פחם



بلدية ام الفحم

דואר אום אל פחם 30010 ת.ד. 1090

بريد ام الفحم ٣٠١٠ ص.ب. ١٠٩٠

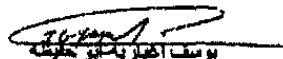
תאריך: 20180716

לחצרה: الشيخ خالد حمدان- رئيس البلدية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المبحث: تقرير مراقب البلدية لسنة 2018
الزام المباني الغير القانونية بضرية الأرنونا

1. بعد الاطلاع على تقرير المراقب بما يخص الزام المباني الغير لقانونه بضرية الأرنونا تبين أن المراقب قد أجرى فحصا تبين منه أنه لم يتم الزام الأبنية المتعدية على الملك العام بخامسة بالشارع الرئيسي" وعليه تطلب من حضرة المراقب تسليمنا مواد الفحص ونتائجه المفصلة وقائمة بالمباني والمساحات التي لم فحصها لكي نباشر بمعالجة الموضوع بشكل عاجلي وسريع.
2. دون علاقته لما ورد اعلامه نعلمكم أن قسم الأرنونا يقوم ومبذ عشرات السنين بالزام المواطنين المالكين أو كل من يضع يده على ملك ويمتغله بضرية الأرنونا دون أي علاقته بقانونية المبني.
3. معلوم عند حضرتكم أن البلدية قد تعالقت مع شركة لقياس جميع المباني بالمدينة دون استثناء بما في ذلك المباني الغير قانونية والمتعدية على الملك العام وبما في ذلك المباني والمحال التجارية بالشارع الرئيسي.
4. سنقوم بالتوجه للشركة المعنية والتأكد على ما ورد وستقوم بتنفيذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما أوصى به المراقب دون أنلى شك.


يوسف اكهوري
مدير قسم الجباية والأرنونا

لمسرة
السيد حوني ريان المحاسب المرافق
السيد جمعه اخوريه محاسب البلدية
السيد رامت معالجته مراقب البلدية

מחלקות גבית, ארנונה, הנחות, שילוט

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

טלפון 04 / 8285611

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

هذا الأمر يستلزم لاصطفائهم



2018-5-14

حضرة :- الشيخ خالد حمدان المحترم

رئيس البلدية

تحية وبعد،

المبحث:- رسالتكم بخصوص تقرير مراقب البلدية لسنة 2019

بعد الاطلاع على مضمون الرسالة اوضح لحضرتك بعض الامور:

- 1- قانون ترخيص المحلات التجارية 1968 يلزم اصحاب المحلات اصدار رخصة ، حيث بإمكاننا وضع شروط مرفقه على الرخصة الامر الذي نقوم به.
- 2- قسم الرقابة هو المسؤول المباشر عن مخالفة ومتابعة اصحاب المحلات المتعدين على الملك العام كما ذكر مراقب البلدية في التقرير المرفق.
- 3- بالنسبة لرخصة (استغلال الرصيف لوضع كراسي وطاولات قما بشر توضيح في موقع البلدية (مديניות העירייה) سياسة البلدية بانه لا يسمح وضع طاولات وكراسي على الرصيف وذلك بعد التشاور مع قسم الهندسة).
- 4- ملخص الامر :- نحن نقوم بتوجيه اصحاب المحلات التي تخضع لقانون الترخيص بانه يمنع استغلال الرصيف ونضع شرط في الرخصة بانه في حالة عدم قيامه بما نذكر سنقوم بإلغاء الرخصة، ولكن قسم الرقابة هو المخول بمخالفتهم والمتابعة اليومية. (قانون ترخيص المحلات لا يوجد مخالقات بل تحويل الملف للقضاء)

مع الاحترام

وفاء خالد

وفاء خالد
مساعد مدير
مخارج
عيريت ام فحم

نسخة: السيد رفعت محاجة المحترم بمراقب البلدية

uef2000@gmail.com

04 - 6313504

04 - 8285611

לجان البلدية

قدم مراقب البلدية تقريراً حول عمل لجان البلدية والتي تم المصادقة عليها في بداية الدورة لجلسة المجلس البلدي . من هذه اللجان ما هو الزامي ومنها ما هو اختياري . حيث ورد في التقرير ان العديد من اللجان لم تقم بواجبها ولم تعقد عدد الجلسات المطلوبه بالحد الأدنى وكذلك لم يقم رئيس البلدية بدوره حسب القانون من دعوة لجلسات للجان التي لم تقم بواجبها وكذلك لم ينيه رؤساء اللجان للقيام بواجبهم حسب القانون . ومما يلفت النظر انه على الرغم من تقرير مراقب البلدية في 2015 (مرفق) وكذلك على الرغم من تنبيه مدقق الحسابات المعين من قبل وزارة الداخلية في تقريره المفصل الا ان شيئاً لم يتحسن وبالتالي ما زال التقصير واضحاً في هذا المجال . مرفق تقرير مراقب البلدية 2015 مع تحديث بالنسبة لجلسات اللجان والتي تظهر عدم التقدم في أي شيء يذكر ومما جاء في تقرير المراقب 2015 ما يلي في النظر الى عمل اللجان في البلدية نجد انها الساحة الحقيقيه إلى الاختيار بين البدائل، وتحديد نقاط العمل والحلول العملية التي تناسب الاحتياجات الحقيقية، بعيداً عن المماحكات السياسييه والتي عادة تتسم بها خاصه جلسات المجلس البلدي.

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

اللجنة هي الإطار الذي يركز المجلس عمله فيها هذا هو في الواقع المنتدى المهني للسلطات المحلية. والساحة التي يلتقي المسؤولين المنتخبين مع أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين المهنيين وسماع مختلف الخبراء والاستشاريين، وبالتالي قدرة المجلس البلدي على العمل من خلال اللجان مؤثر على النجاح خاصة وان اللجان تضم أعضاء من الائتلاف والمعارضه.

اللجنة هي الأنسب لعمل عضو البلديه والتي من خلالها يعبر عن نفوذه وموقفه في القضايا المطروحة واتخاذ القرارات المناسبه ينص القانون صراحة أو ضمنا على إنشاء لجان معينة. وهذه اللجان هي إلزامية. والباقي لجان اختياريه .

من اللجان الالزاميه في البلديات

لجنة الاداره , لجنة الماليه , لجنة مكافحة العنف , لجنة الزراعة بشروط , لجنة الأمان على الطرق , لجنة تحسين مكانة الطفل .اللجنة الأمنية , لجنة لحالات الطوارئ (מ"ל"ח) , لجنة المناقصات، لجنة لتخصيص

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

טלפון 04 / 8285611

الأراضي (لتنفيذ إجراءات تخصيص الأراضي) , لجنة الاستئناف على
الارنونا، لجنة الاستيعاب , ولجنة التلّف، لجنة الدعم لجنة البيئة، ومكافحة
المخدرات لجنة نصب تذكاري لضحايا الإرهاب.

في المقابل هناك لجان اختيارية

مثل اللجنة الاجتماعية، لجنة التراخيص التجارية، لجنة أسماء الأماكن
العامه , لجنة النقل وما الى ذلك .

من بين الأمور المهمة في عمل اللجان هو جمع المعلومات الأساسية،
ودعوة خبراء وممثلين عن الجمهور لاجتماعات اللجنة من اجل
المساهمة في اثناء ورفع مستوى النقاش ونوعية التوصيات أو القرارات،
وقدرة رئيس وأعضاء اللجنة، للتعبير عن أنفسهم وإظهار مواقف اللجنة
إلى المسؤولين في السلطة المحليه والمهنيين.

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

טלפון 04 / 8285611

عدد اجتماعات اللجنة

اجتماعات اللجان الإلزامية حسب القانون يجب ان تكون كل 3 أشهر
على الأقل مره واحده أي على الأقل أربعة جلسات في السنه. وفي حال
عدم عقد اللجنة الاجتماع المطلوب قانونيا يُعلم رئيس البلديه رئيس اللجنة
ضرورة عقدها ويحدد جدول الاعمال فيها
لم يحضر رئيس اللجنة أو رفض التعامل مع الدعوه، يديرها اكبر عضو
سنا فيها .

الوضع في ارض الواقع

من خلال فحص عمل اللجان للعام 2017 تبين ان البلديه اقرت انشاء 42 لجنة ما بين الزاميه واختياريه مفصله على النحو التالي مع عدد الأعضاء وعدد الجلسات التي تم عقدها 2017.

مس' ישיבות	מס' חברים	שם הוועדה	מס'
13	12	ההנהלה	1
14	7	המכרזים	2
2	5	כספים	3
0	9	חירום	4
3	7	ביקורת	5
1	9	הנחות	6
0	9	תחבורה	7
1	10	תמרורים	8

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

0	15	שלום הילד	9
1	12	חינוך ותרבות	10
0	6	איכות סביבה	11
0	10	מלחמה בסמים	12
0	8	החקלאות	13
0	6	ערר	14
0	4	נכסים	15
0	11	תעשייה ומסחר	16
0	8	בריאות	17
0	10	שכונות הנלוות	18
0	13	קידום מעמד האישה	19
0	7	תכנון ובניה	20
0	5	מורשת ועתיקות	21
0	8	הקצאת אדמות	22
0	2	מחזיקי מפתחות	23
0	5	בלאי וקניות	24
0	9	ענייני העובדים	25
1	9	חברה כלכלית	26
0	12	נוער ותרבות	27

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

0	7	רווחה	28
0	11	הנדסה	29
0	11	עניני דת	30
0	11	עבודה קהילתית בהתנדבות	31
0	16	ספורט	32
0	5	מענקים	33
0	7	תקשורת	34
0	6	תיירות	35
1	3	תמיכות	36
0	3	השקעות	37
1	3	תיקון ליקויים	38
1	11	בטיחות בדרכים	39
9	15	וועדת שמות	40
0	9	וועדת זכרון	41
0	6	וועדת רשיונות לחנויות	42

من خلال المعطيات أعلاه بالنسبة لسنة 2017 يتضح ان 31 لجنة من لجان البلدية لم تعقد أي جلسه , 5 لجان عقدت جلسه واحده , لجنة واحده عقدت 2 جلسه لجنة واحده عقدت 3 جلسات , وبالتالي مجموع 37 لجنة من اصل 42 لجنة لم تستوف الحد القانوني بعقد جلسات وهو مجموع 4 جلسات سنويا , في حين حصل تحسن في لجنة المراقبه حيث عقدت 3 جلسات مقابل جلسه واحده في 2015 وكذلك تحسن في لجنة الاسماء 9 جلسات بدلا من صفر جلسه في 2015 .

من اللجان التي استوفت الحد القانوني بعقد الجلسات هي لجنة الاداره , لجنة المناقصات , لجنة شؤون العاملين .

وفي حساب بسيط 90% من لجان البلدية لم تقم بواجبها ولم تعقد جلسات حسب القانون .

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

טלפון 04 / 8285611

جلسات اللجان 2015

מס' ישיבות	מס' חברים	שם הוועדה	מס'
13	12	ההנהלה	1
17	7	המכרזים	2
1	5	כספים	3
2	11	חירום	4
1	4	ביקורת	5
2	9	הנחות	6
1	11	תחבורה	7
4	10	תמרורים	8
0	15	שלום הילד	9
4	11	חינוך ותרבות	10
0	7	איכות סביבה	11
2	9	מלחמה בסמים	12
0	9	החקלאות	13

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

0	7	ערר	14
0	4	נכסים	15
0	11	תעשייה ומסחר	16
0	5	בריאות	17
0	11	שכונות הנלוות	18
0	13	קידום מעמד האישה	19
0	6	תכנון ובניה	20
0	5	מורשת ועתיקות	21
2	8	הקצאת אדמות	22
0	2	מחזיקי מפתחות	23
0	6	בלאי וקניות	24
0	9	ענייני העובדים	25
0	10	חברה כלכלית	26
0	12	נוער ותרבות	27
3	7	רווחה	28
2	12	הנדסה	29
1	11	ענייני דת	30

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

0	11	עבודה קהילתית בהתנדבות	31
0	16	ספורט	32
0	5	מענקים	33
0	7	תקשורת	34
0	6	תיירות	35
1	3	תמיכות	36
0	3	השקעות	37
1	3	תיקון ליקויים	38
0	12	בטיחות בדרכים	39
0	16	וועדת שמות	40
0	9	וועדת זכרון	41
0	7	וועדת רשיונות לחנויות	42

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

تلخيص

على الرغم من التركيز في التقارير السابقه على عمل اللجان والتي هي
عصب عمل البلديه الا ان تغييرا لم يذكر وبالتالي جاء تقرير المتابعه
لحث الاداره على القيام بواجبها في هذا الشأن.

النفایات فی اطراف البلد

تقرير متابعة النفایات فی اطراف البلد

في تقرير المراقبه الرابع وتحت موضوع النفایات والمحافظة على نظافة
المدينه في بند مجمع نفایات عين النبي تطرقت المراقبه الى موضوع
نفایات الأبنیه وغير ذلك والتي يتم القاؤها في العديد من المواقع الغير
معهه لذلك مثل منطقة سويسه، والباطن، الریزه طريق معاويه وأطراف
الشوارع , وقد أوصت المراقبه العمل على تحرير مخالفات من قبل
المراقبين للمخالفين للقانون وكذلك وضع حواجز على أطراف الشوارع
من أجل منع أو الحد من ظاهرة القاء النفایات الصلبه وغير ذلك على
أطراف الشوارع .

بعد مرور سنتين قامت المراقبه بجوله على المواقع المذكوره فوجدت انه
وللأسف ما زالت الظاهره مستمره بل وازدادت لتطال مناطق اخرى لم
يتم القاء النفایات فيها من قبل والأمر الأخطر من ذلك أنه يتم القاء نفایات
عضويه في بعض المناطق وقد يتم حرقها مما يشوه منظر البيئه ويسبب
في انطلاق روائح كريهه لا يستطيع أن يتحملها أي مار في الشارع .

وكذلك وجدت المرقبه أنه لم يتم وضع حواجز ترابييه أو صخريه أو سياج لمنع المخالفين من القيام بالقاء النفايات في الاماكن الغير معدة لذلك والمخالفات في هذا المجال قليلة لأن المخالفين لا يتم ضبطهم فورا وكذلك لا تصل شهادات من المواطنين حول هوية المخالفين او أرقام مركباتهم.

ان ترك الوضع على ما هو عليه يعطي الأنطباع لدى المواطن أنه لا يوجد هيبه أو فرض للقانون وبالتالي يتمادى وتصبح المواقع التي يتم القاء النفايات بها وكأنها في اطار المسموح وتشجع مواطنين آخرين القيام بنفس العمل .

المراقبه ما زالت تؤكد أمام ادارة البلديه العمل على حل هذه المشكله وتكثيف العمل الميداني للمراقبين لفرض القانون وتزويدهم بكميرات رقميه موثقه بالتاريخ من أجل توثيق أي مخالفه من قبل أي مواطن

حتى يتم تقديمها للمحكمه كدليل على صدق الادعاءات في المقابل توصي المراقبه القيام بعملية تنظيف شامله لجميع الأماكن التي يتم القاء النفايات بها لعل المواطن المخالف يشعر بالحرج من جراء القاء النفايات في الاماكن العامه ويوصى أيضا بوضع عراقيل طبيعيه واصطناعيه أمام أي مخالف مثل حواجز ترابييه أو اسلاك وما الى ذلك .

תقرير متابعة للشركة الاقتصادية

قدم مراقب البلدية تقريرا حول الشركة الاقتصادية , وبالذات حول موضوع استراتيجية العمل في الشركة الاقتصادية والامور التي تضطلع بها والمشاريع التي تنفذها وقد جاء في التقرير ما نصه :

" احد اهداف الشركة التي من المفروض ان يتم التركيز عليها هو البحث عن مصادر دخل مستقلة حتى لا يكون الربط الفوري بين الصعوبات التي تواجه البلدية والشركة الاقتصادية , وحتى يكون هناك مصداقية لوجود الشركة الاقتصادية كجسم منفرد يعمل على تطوير ام الفحم اقتصاديا بعيدا عن مشاكل الجباية والعجز المتراكم الذي يجثم على صدر البلدية منذ سنوات طويلة , ولكن لم يحدث استطلاعات اقتصادية في ام الفحم للمشاريع الاقتصادية التي تحتاجها المدينة, وبالتالي لا يوجد خطه مرجعيه وفق الخارطة الهيكلية المقترحة لمناطق تطوير اقتصاديه كرافعه للاستثمار في مدينة ام الفحم " حيث ورد في تقرير المراقبه في الفقره التخطيط الاستراتيجي والخطه المرجعيه ما يلي

" المراقبة تنتظر من الشركة الاقتصادية بالتعاون مع قسم التخطيط الاستراتيجي العمل على اعداد خطة مرجعية لتطوير ام الفحم بحيث تكون الشركة الاقتصادية الذراع التي بواسطتها سيتم انجاز هذه الخطة الاقتصادية . بل المراقبة تذهب الى ابعد من ذلك وهو فحص امكانية دعوة المخطط الاستراتيجي الى جلسات الشركة بشكل منتظم او حتى ضمه كعضو من اعضاء الشركة الاقتصادية "

في حديث مع المخطط الاستراتيجي أجاب بان التعاون قائم بين قسمه والشركه الاقتصادية خاصه في مجال النداءات من الوزارات وكذلك في مجال ميزانيات التطوير من خطة 922 , وفي مجال المنطقه الصناعيه تخطيط وتسويق وتطوير .
اما بالنسبه للخطة المرجعيه لم يحصل أي تقدم في هذا المجال وانما مازال الموضوع في خطواته الأولى بالاعتماد على الخارطة الهيكلية.

متابعه

هناك تقاطع معلومات بين الطرفين المخطط الاستراتيجي والشركه الاقتصادية
ولكن لم يتم دعوة او ضم المخطط الاستراتيجي لجلسات الشركه على الرغم من
التلازم في مجالات العمل بين الجانبين خاصة فيما يخص التطوير الاقتصادي في
ام الفحم .

المراقبة تقدم هنا تقرير متابعة حول عمل الشركه الاقتصادية , حيث تم مراجعة مدير الشركه حول خطة العمل الاستراتيجية التي تم الحديث عنها
في عدة تقارير لمراقب البلدية وبطلبات وتوصيات متكررة لوضع الخطة والعمل على تنفيذها . وقد قدم مدير الشركه الاقتصادية مؤخرا خطة استراتيجية مستقبلية

من المزمع تنفيذها في الاربع سنوات القادمة , وفيما يلي ملخصها ومتابعتها من خلال هذا التقرير

الخطه المستقبلية التي سيتم تنفيذها ان شاء الله في الأربعة سنوات القادمة :

هذه الخطه من المقرر تنفيذها حتى سنة 2012 . حيث ورد في الخطه ما يلي :
في هذه الفتره ستعمل الشركه على ايجاد مصادر دخل ثابتة للشركه (البلديه) عن طريق اقامة شراكه مع مستثمرين في قسم من الأراضي التجاريه التي تم شراؤها من دائرة الأراضي بحيث يقوم المستثمر ببناء بنايه تجاريه يكون للبلديه (الشركه) قسم منها تقوم بتفعياله .

متابعه

حتى الان تم تسويق قطعه واحده فقط بالشراكه مع عادل يوسف في حين باقى

القطع على الشارع الرئيسي لم يتم تسويقها

فيما يلي المشاريع المقترحه :

1) قطعة الأرض الموجوده بجانب موقف الملعب البلدي , هذه القطعه بمساحة 4

دونمات تقع

على تقاطع شارع القدس وشارع رقم (70) مدخل المنطقه السكنيه,

والشركه تعمل على

تخطيط مشروع استثماري بحيث تكون شراكة مع مستثمر يقوم ببناء بنايه

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

تجاريه تأخذ

الشركة (البلديه) قسم منها وتقوم بتفعيله .

متابعه

هنا تم التخطيط لإقامة محطة وقود وقد قامت الشركة الاقتصادية بعملية الحفر الا
انه وحتى الان لم يخرج المشروع لحيز التنفيذ.

2) قطعة رقم (100) بمساحة 1005 م² وقطعه رقم (91) بمساحة 2096 م²

هذه القطع

تقع بمحاذاة قطعه خاصه المقام عليها مشروع محلات تجاريه (سن رايز ,

مطعم

الطابون ...) وتعمل الشركة على التعاقد مع اصحاب هذه القطعه لأقامة

مجمع تجاري

يكون للشركة (البلديه) قسم منه تقوم بتفعيله وتأجير ه .

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

متابعه

تم التعاقد مع أصحاب الأرض الخاصه وبدأت عملية الحفر بالفعل الا انه بسبب اعتراض أصحاب البيوت المجاوره في المحكمه تم إعادة الوضع الى ما كان عليه سابقا أي اعدة الطم ودفن الموقع كما كان سابقا مما تسبب بخسارات للمتعاقدین والشركه بمبالغ كبيره وحتى الان وضع القطع لم يحدث به أي تغيير

3) قطعة رقم (135) التي تقع بمحاذاة الدوار الرئيسي في مدخل البلده والمعه لمركز مواصلات وابنيه تجاريه , تقوم الشركه بفحص امكانية التعاقد مع احدى شركات المواصلات لاقامة مركز مواصلات وتجاره وذلك بعد اعداد مخطط لهذا الهدف .

متابعه

تم اقامة مركز المواصلات ولكن لم يكن هناك محلات تجارية

4) قطعة ارض رقم 154,153 في مدخل شارع رقم 38 حي الباطن (بجانب مقهى الباشا) بمساحة 1300 , تقوم الشركه بأتصالات للتعاقد مع سلطة البريد التي ستقوم ببناء بنايه لفرع البريد في المدينه ويكون للبلديه (الشركه) قسم من هذه البنايه .

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

متابعه

تم تسويق القطع ولم لم يتم تنفيذ مشروع الشراكة

المسلخ البلدي :

الشركة الاقتصادية تنظر اليه كمشروع اقتصادي مريح تقوم الشركة بإدارته بحيث تصدر مناقصه لمستثمر يقوم ببنائه وتشغيله , ويقوم بدفع اجرة سنويه للشركة .

متابعه

لم يتم تنفيذ مشروع المسلخ البلدي

المنطقه الصناعيه :

على الشركة ان يكون لها دور فعال في تسويق المنطقه الصناعيه وتجنييد المستثمرين لاقامة مصانع حيويه تخدم أهالي المدينه .

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

متابعه

تم التسويق ولكن حتى الان لم يتم تفعيل المنطقة الصناعية

روضات للأطفال :

مشروع استثماري تقوم الشركة ببناء روضات للأطفال (9-12) وحدة في احدى القطع المخصصة للأبنيه العامه في حي الظهر وتأجيرها او تفعيلها – الشركة تقوم بأعداد دراسه مفصله حول المشروع .

متابعه

لم يتم تنفيذ هذا المشروع حتى الان

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

مشروع الأسكان :

ستقوم الشركة بتسويق باقي القطع المتبقية في حي الظهر وتطويرها , وستقوم بتسويق وتطوير المناطق السكنية في حي عين جرار وفي حي رأس الهيش بعد المصادقة على الخرائط المفصلة لهذه المناطق .

متابعه

تم تسويق المناطق السكنية في عين جرار ولم يتم في حي راس الهيش

الى هنا الخطة الاستراتيجية كما يراها مدير الشركة الاقتصادية . والتي تم متابعتها في هذا التقرير

توصيه

اعداد خطه استراتيجيه جديده من قبل الشركه الاقتصادية تكون الاولويه فيها لمبدا الشراكه وزيادة المدخول الذاتي من مشاريع اقتصاديه وتجاريه متنوعه .

عمل الشركة الاقتصادية :

لوحظ ايضا ان الشركة تقدمت في بعض المواضيع, وفي بعض المواضيع الاخرى لم تتقدم على الرغم من الحديث المتكرر عنها خاصة من قبيل التنفيذ على ارض الواقع , فبالاضافة لموضوع مساكن الازواج الشابة في منطقة الظهر ومنطقة الباطن التي حصل بها تقدم كبير , والشركة تقوم بتسويق القطع السكنية بشكل راتب ومنظم مع تدارك الاخطاء الكبيرة التي وقعت في حينه في مشروع " ابن بيتك" في حي عين ابراهيم (انظر تقرير خاص حول الموضوع) وخاصة في مجال جباية الاموال المستحقة والتي لا زال مبلغ كبير منها لم يجبي حتى الان , بالاضافة لموضوع مساكن الازواج الشابة تم تنفيذ مشروع برك السباحة في منطقة الظهر حيث انشئ وافتتح مشروع الواحة والذي يعتبر بحق مشروع رائد في ام الفحم والوسط العربي بشكل عام .

ولكن في مجال المشاريع الاقتصادية والمسلك البلدي لم يتم التقدم المطلوب وفيما يلي تلخيص لاهم القضايا التي ترى المراقبة من الواجب التركيز عليها والعمل على وضع التوصيات الملائمة لدفع عمل الشركة قدما :

الواحة :

لا شك ان مشروع الواحة يعتبر وجه سياحي لمدينة ام الفحم ومن الفخر ان تحتضن مدينة ام الفحم مشروعا من هذا النوع في ربوعها ومع ذلك هناك بعض المواضيع

والتي من الممكن ان تعتبر تجاوزا قامت به الواحة وعلى البلدية معالجة الموضوع
باسرع ما يمكن :

اولا : رخصة العمل للواحة تتحدث عن مشروع ترفيهي وتسليي ولا يتحدث عن
مشروع اقتصادي بهدف الربح , وقد قامت الواحة بأضافة جانب جديد بهدف الربح
وهو اقامة قاعة افراح على الرغم من عدم المصادقة على ذلك ومخالفة لروح
الاتفاقية بين الواحة والبلدية والذي يتحدث عن مشروع تسليي وترفيه فقط .

**يوصى : ان يراجع مسؤول الواحة في الموضوع ووضعها في صورة المخالفة
للاتفاقية واتخاذ قرار مناسب في ادارة البلدية حول هذا التجاوز.**

لان التفاوضي عن هذا الامر يعطي محفز لبعض الناس التوجه الى البلدية وطلب
قطعة ارض لاقامة قاعة افراح عليها بهدف الربح الشخصي . حسب الرخصة
المقدمة في البلدية يوجد بناء بطابقين للألعاب والتسليي وليس بخمسة طوابق للألعاب
وقاعات للأفراح .

ثانيا : لم يتم حتى الان اجراء قياسات للمساحة التي نفذ عليها مشروع الواحة,
يلاحظ في الاونة الاخيرة توسيع مطرد للمساحة التي تستولي عليها الواحة عن
طريق تجهيز ارضية اضافية بجانب الواحة خارج السياج ومن ثم نقل السياج
لاحتواء المساحة الموسعة من قبل المتعهد .

יוوصי إجراء قياسات بعد التنفيذ لمساحة الواحة من اجل الوقوف على حجم
التجاوز ان وجد ومحاسبة شركة الواحة على التجاوز ماديا واتخاذ القرار
المناسب بالنسبة للتجاوز .

ايضا حسب الخارطة المقدمة للبلدية فإن الخارطة تشمل جميع المساحة الاصلية قبل
التوسيعات .

ثالثا : موقف السيارات بجانب الواحة يعتبر موقف عام لصالح الجمهور وليس
خاص بالواحة وبالتالي وضع بوابة وسياج حول الموقف ومنع السيارات خاصة ايام
مباريات الكرة من الوقوف في الساحة واغلاقها يعتبر تعدي على الملك العام
وبالتالي :

يووصي بأزالة البوابة وفتح الموقف لاستخدام الجمهور دون تمييز بين زوار
الواحة او زوار الملعب .

مع العلم بأن الموقف الاخر بجانب الملعب تم تأجيله من اجل افتتاح سوق بلدي في
الموقع مما ادى ويؤدي الى ضغط كبير في السير بجانب الملعب اثناء اجراء
مباريات كرة القدم في الملعب حسب الخارطة المقدمة للبلدية الموقف خارج حدود
الواحة وليس جزء من المساحة التابعة لها .

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

المسلخ البلدي:

موضوع اقامة المسلخ البلدية نال قسطا كبيرا من التداول ومن طرحه للنقاش في العديد من الجلسات , وتم الاتفاق على اقامة مسلخ بلدي جديد في منطقة السلطانة عن طريق الشركة الاقتصادية , السطر الخير في الموضوع هو انه حتى الان لم يتم اقامة المسلخ البلدي الجديد .

وبشيء من التفصيل يذكر ان الخارطة تم ايداعها في اللجنة اللوائية حيث تم اخيرا المصادقة عليها بشرط حل مشكلة نقطة معبر النفايات في المنطقة .

يوصى ان يتم رفع الموضوع امام ادارة البلدية لاتخاذ القرار المناسب بالنسبة لنقطة المعبر اما بنقلها او اغلاقها بما يتمشى مع الرخصة لاقامة المسلخ البلدي والا سيبقى الموضوع معلقا وبدون حل .

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

טלפון 04 / 8285611

החברה הכלכלית לפיתוח
אום אל פחם בע"מ



الشركة الاقتصادية لتطوير
ام الفحم م.ض

ת.ד 230
אום אל פחם 3001000
פקסימיליה 04 / 6313504

ص.ب 230
ام الفحم 3001000
טלפון 04 / 8285674 04 / 8285612

תقرير متابعه لمراقب البلدية عن الشركة الاقتصادية

خطة مرجعية للتطوير الاقتصادي

الشركة الاقتصادية تعتبر الذراع الطويلة التي تستخدمها السلطة المحلية لخدمة الجمهور في كافة المجالات وهذا يشمل تطوير المرافق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية والزراعية، فالشركة يجب ان تعمل وفق اهداف وخطط البلدية ولا تبني لنفسها اهدافاً مغايرة لا تتوافق مع اهداف البلدية، ولهذا يجب تعريف اهداف الشركة وفق خطة استراتيجية مشتقة من الخطة المستقبلية التي وضعتها السلطة المحلية لنفسها، لقد كان توجه من قبل الشركة الاقتصادية للبلدية للقيام بدراسة اقتصادية عامه وفق التخطيط المستقبلي للمدينة تشارك فيها الشركة الاقتصادية بشكل فعال، الا انه لم يكن تجاوب بسبب تعثر الخارطة الهيكلية رغم ذلك قامت الشركة الاقتصادية بتبني المشاريع الاقتصادية وتنفيذها وفق المخططات المتاحة (مرفق خطة عمل لمشاريع اقتصادية) ونحن الان بصدد اجراء مسح ودراسة لمشاريع اقتصادية مستقبلية وفق الخارطة الهيكلية المقترحة التي تتم المصادقة على ايداعها بالتعاون مع المخطط الاستراتيجي .

متابعة المراقب لخطة عمل الشركة المقرر تنفيذها حتى سنة 2012

مشاريع استثمارية بالتعاون مع القطاع الخاص :-

القطعة التجارية على تقاطع شارع القدس وشارع مدخل حي الظهر :-

تم التخطيط لاقامة محطة وقود واصدار رخص بناء وتم اعداد لمناقصة لتجنيد مستثمر وسيتم اصدارها في الشهر القادم (تفصيل الجدول الزمني في خطة العمل المرفقة) .

القطعة التجارية رقم 100 خلف (السن رايز)

تم اعداد مخطط لنقل وتبديل الهدف التخطيطي من تجاري الى عامه مفتوحه مع قطعة تقع ضمن منتزه النافوره بمحاذاة الشارع الرئيسي، حيث يوجد مخطط لاقامة منتزه مسقوف يضم تحته موقف سيارات وواجهة تجارية، وقطعة الارض رقم (100) سيتم تطويرها للصالح العام عند توفر الميزانية المطلوبة. (تفصيل المشروع في خطة العمل المرفقة) .

قطعة رقم (135) موقف الباصات

تم استئجار الارض من سلطة الاراضي بشرط استخدامها كموقف للباصات، اقامة محلات تجارية منوط، باعداد مخطط تفصيلي والذي يستغرق مدة زمنية طويلة والامر الذي كان سيؤدي الى فقدان الميزانية من وزارة المواصلات لاقامة موقف الباصات .

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

قطعة ارض رقم 153 , 154

هي عبارة عن قطع سكنية ذات واجهة تجارية, وقد تم طرح المشروع على سلطة البريد ولكنها اختارت ان تستأجر في البناية التجارية التي اقيمت على قطعة ارض رقم 91 بالشراكة مع مستثمر لمدة 20 عام .

المسلخ البلدي

تم اصدار المناقصة مرتين ولم يتقدم اي مستثمر لهذا المشروع, وجدير بالذكر ان اقامة المسلخ مشروطة بترتيب وبناء مكب النفايات وفق مواصفات وزارة حماية البيئة وقد عملت الشركة على اعداد مخطط شامل لتطوير مكب النفايات كمشروع اقتصادي رصدت له وزارة البيئة ميزانية 12 مليون شاقل الا ان المجلس البلدي في الادارة السابقة اوقف المشروع وقامت الوزارة بسحب الميزانية .

المنطقة الصناعية

الشركة تقوم بمتابعة المشروع مع وزارة الاقتصاد وسلطة الاراضي منذ بدايته واعدت مخطط لتحسين الاستعمالات وفق المهن المختلفة, والشركة تعمل على تجنيد مستثمرين للاستثمار في مشاريع في مجال الهياتك ضمن العشر دونات التي ستملكها مع البلدية في المنطقة الصناعية ضمن مشاريع خطة 922 .

روضات اطفال

لم يوافق قسم الهندسة في حينها على المشروع بهدف اعادة مخططات قطع الاراضي للصالح العام في حي الظهر

التسويق في حي راس الهيش

سيتم تسويق منطقة راس الهيش بعد المصادقة على الخارطة الهيكلية ال (תמ"ל) .

الواحه

لقد قامت الشركة بالتخطيط لاقامة المشروع واصدار مناقصة للمستثمرين ومواكبة اقامة المشروع, والمستثمر يدفع الاجرة للبلدية والمشروع تحت ادارة البلدية .

مع الاحترام
محمود تيسير اغباريه
مدير عام الشركة الاقتصادية



תכנית עבודה רב שנתית 2023

מס' עניין	שמות	תאריך סיום	משימות	מטרת הפרויקט/תכנית	שם הפרויקט/תכנית	מס' עניין
922	תקציב מ	30/12/17	קבלת אישור -1	מטרת הפרויקט/תכנית	תחנת דלק	1
התקציב אושר	הנדסה /גזברות	01/08/2017	תקציב מ 922	פיתוח קרקע להקמת תחנת דלק		
התכנון מוקדן קיים	תכנה מתכנת / הנדסה	(באצ)	תכנון התחנה			
היתר	הנדסה / יועץ		פרסום מכרז			
	משרד/חברה מתכנת	01/03/19	לבחירת דריי			
	ומייעצ	01/10/19	בניית התחנה			
תקציב מ 922	קבל/ הנדסה					
התקציב אושר	הנדסה/גזברות	30/12/18	קבלת אישור	סלילת כביש כדי להגיש	סלילת כביש אזור	2
התקציב אושר	הנדסה/גזברות	30/12/18	תקציב 922	אזור התעשייה ויקדם הפיתוח במקום		
מחכים לאישור	משרד מתכנן/הנדסה	30/12/18	תכנון מפורט			
להאמת מכרז	משיד מתכנן/הנדסה	30/03/19	הוצאת חוזה			
	משיד מתכנן/הנדסה	30/03/19	פיתוח חוזה			
	קבל/יועץ משפטי	30/10/19	עם הקבל			
	קבל/הנדסה		פיתוח חוזה			
התקציב אושר	הנדסה/גזברות	30/12/18	קבלת אישור	סלילת כביש המחבר בין	סלילת כביש 21	3
קיים תכ"ר מחכים	הנדסה/גזברות	30/03/19	תקציב 922	כביש אלמדינה, דבר שיעזור		
לאישור הוצאת	משרד מתכנן/הנדסה	30/04/19	תכנון מפורט	בפתרון התכנון והשבת	המחבר בין כביש	
מכרז	קבל/יועץ משפטי	30/05/19	הוצאת מכרז	הקצעות מסחר באדני הכביש	אלמדינה לכביש	
	קבל/יועץ משפטי	30/12/19	וחתימת חוזה		אלקודס	
	קבל/הנדסה		פיתוח חוזה	פיתוח חוזה		
	קבל/הנדסה/זרימים	30/09/20	שיווק שטחי מסח		פארק אלמדינה	4
ממתנים לתוצאת	חכ"ל, הנדסה רמ"י		קבלת אישור פיתוח מרמ"י	פיתוח קרקע ותשתיות לשלב	משולב מסחר	
מכרז				בניה		

	תכ"ל/ הנדסה רמ"י		יציאה למכרז		פיתוח שכונת עקאדה	5
	תכ"ל/ הנדסה רמ"י/ קבלן		בחירת זכ"י			
	תכ"ל/ הנדסה רמ"י/ קבלן	בניה	תחילת עבודת הפירה + בניה			
	תכ"ל/ הנדסה רמ"י/ קבלן	01/01/22	מסירת מגרשים			
	משרד הכלכלה/רמ"י/מח"ה	01/07/18	אישור תכנית אזור	מיתוג העיר וגידול בשטחי תעשייה		
	משרד הכלכלה/רמ"י/מח"ה	01/08/18	התחלת רישום			
	משרד הכלכלה/רמ"י/מח"ה	01/06/19	בחירת זכיינים		שיווק איזור התעשייה	6
	משרד הכלכלה/רמ"י/מח"ה	01/09/19	מסירת חלקות			
	מנהלת האזור/בעלי עסקים	01/01/22	הכסות מארנונה			
	עיריית תל"ל / יזמים	30/03/19	חברות 10 דונם	שיווק הקרקע ליזמים בשיטת BOT / קומבינציה/ או שכירות	עשרה דונם בא"ת עסקים מגיבים	7
		01/12/19	בחירת יזמים			
		01/06/23		שיווק קרקע מסחרית		
		01/09/19	הגנת תכנית ביער		שיווק קרקע מסחר כביש אלמדינה שלב א	8
		01/12/19	פרסום מכרז לזכ"י			
		01/01/20	בחירת זכיינים			
		01/12/23	אילוס מבנה			
		01/05/19	הפקדת תכנית	שיווק יחידות דיור מחיר למשת		
		01/09/19	מכרז ליזמים בע"מ	אישור משרד-י ממסלה	מחיר למשתכן תכנית 424	9
		01/12/19	מכרז למשתכנים	פתרון בעיית הדיור בעיר	תכנית במסלול ותמ"ל	
		01/02/20	מכרז לעבודות פ			
		01/05/20	תחילת עבודות פ			
		01/12/22	תחילת בניה			
		01/12/24	קבלת דיחית			
	מחבר על הפקדת תכנית לועדת אח"י 60 יום					

מדובר על תכנית מאושרת מחלים		01/07/19	אישור רמ"י	שיווק יחידות דיור מחיר למשתכן	מחיר למשתכן	10
		01/10/19	מכר ליזמים בש	אישור משרד המשלה	מחיר למשתכן	
		01/12/19	מכר למשתכנים	פתיח בעיית הדיו בעיר	אלדור, קאאוש, אלבאטן	
		01/01/20	מכר לעבודות פ	תחילת עבודות שיחם		
			תחילת בנייה			
		01/12/22	קבלת דירות	גידול בהיצע קרקעות לתעשייה		
			גיוס תקציב עבור הכנת מכר עבור תכנון	גידול בהכנסות ארנונה	הרחבת אזור התעשייה	11
			בחירת זכ"י	גידול במקומות העבודה		
			הפקדת התכנית	קליטת יזמים מחוץ לעיר		
			חתימת חוזה עם רמ"י			
ק"ים תקציב		30/01/19	אישורים ותכנון	הרכבת מתקן משלב	פארק סויה	12
		28/02/19	הוצאת מכר	רווחת התושבים		
		15/03/19	בחירת זכ"י			
		15/04/19	הרכבת מתקן			
			עבור המתקנים			
		01/02/19	שלב א	הרכבת 4 מתקני שעשועים		
שעשועים ב 4 שכונות בתחום	הנדסה/אגרות	01/05/19	עבור המתקנים		גני משחקים	13
	הנדסה/אגרות	01/04/19	שלב ב		שעשועים	
		01/07/19	הרכבת מתקני ש			

ساعات العمل الإضافي

قدمت المراقبة تقارير متابعه حول العمل ساعات الاضافيه في البلديه .
وتركز الحديث حول كمية الساعات التي يتم صرفها كساعات عمل
اضافيه وحول المبالغ التي يتم صرفها مقابل عدم توثيق العمل في الميدان
من قبيل عدم وضع خطه للعمل ودراسة الجدوى من وراء العمل ساعات
اضافيه . وقد تبين في كثير من الأحيان بان الساعات الاضافيه ما هي الا
تحسين في الراتب وليس كحاجه ضروريه وملحه من اجل نجاعة العمل
وتفادي النقص في تنفيذ المهام التي تضطلع بها البلديه . ومن مهام مراقب
البلديه حسب القانون هو فحص النجاعة في العمل والتوفير على خزينة
البلديه , وبالتالي خلصت المراقبة في تقارير سابقه الى انه يجب تقنين
ووضع موضوع العمل في ساعات اضافيه في نصابه بما يتمشى مع
الاداره السليمه التوفير والنجاعة. وعليه تم عقد اتفقيه مع لجنة الموظفين
والهستدروت بانه لا يتم صرف ساعات اضافيه الا وفق جدول محدد
مسبق وبختم بطاقة العمل مع تقديم تصديق وتوقيعه من قبل المدير حول
ماهية العمل الذي تم تنفيذه

تحتسب ساعات العمل الاضافيه كساعات عمل فوق ساعات العمل العادية
المنصوص عليها في قانون ساعات العمل والراحه - חוק שעות

לבודה ומנוחה .-

الغرض من تشغيل العمال والموظفين ساعات اضافيه هو من اجل التغلب على الاعباء الاضافيه في العمل والتي لا تكفي ساعات العمل - ضمن الحدود المنصوص عليها في ساعات العمل والراحة، 1951 - لانجاز العمل في الوقت المحدد او القيام باعمال خاصه ومحدوده زمانا ومكانا .

من اجل التحقق من العمل الإضافي كما هو مطلوب في الترتيب الاداري السليم סדרו מנהל תקין ינבגי وضع نظم إدارية مصادق عليها مسبقا حول العمل في ساعات اضافيه وتقارير مفصلة عن العمل الإضافي والعمل المنجز خلال ساعات العمل الاضافيه .

كما هو معلوم فان الذي يحدد عدد الساعات الاضافيه المخصصه إلى جميع الأقسام في البلديه هو مدير الموارد البشرية وقسم الميزانيات بما يتمشى مع قرارات إدارة البلديه حول الحاجه الى عمل ساعات اضافيه وفي أي اقسام , في المقابل مدراء الاقسام هم الذين يحددون الموظفين الذين يعملون ساعات اضافيه فقط اعتمادا على احتياجات العمل وضمن التخصيص المعتمد من قبل قسم المحاسبه ومدير الموارد البشريه وفق قرار الاداره .

الوضع في ارض الواقع هو ان الاداره لم تحدد ساعات العمل الاضافيه المطلوبه من كل قسم ولم تحدد الأقسام التي ستعمل ساعات اضافيه

وبالتالي لم يتم مدير الموارد البشرية بمتابعة ساعات العمل الاضافيه ولم يتم مراقبة ومتابعة العمل وفق خطه ودراسة الجدوى كما لم يتم تقديم برنامج مسبق حول الحاجه لعمل ساعات اضافيه , وفي سؤال مع مدير الموارد البشرية حول الموضوع أجاب بان موقفه دوما هو ضد موضوع الساعات الاضافيه بشكل مطلق , ولا يقبل التوقيع عليها بل يتم تجاوزه والتوقيع على ساعات العمل الاضافيه اما من الاداره او المحاسبه دون الرجوع اليه.

**المراقبه توصي بان يتم العمل فى الساعات الاضافيه وفق برنامج المل
المطلوب ووفق النظام الذي تم تبنيه من قبل الاداره بالاتفاق مع
الهستدروت ولجنة الموظفين**

مجموع الساعات الاضافيه

فيما يلي قائمه بساعات العمل الاضافيه وقائمه بالعمل وفق الساعات وليس بنسبة الوظيفه لمشاريع مثل **אתגרים** , **ניצנים** للسنوات 15, 16, 17 , حسب رموز الدفع (تعريف لكل رمز في نهاية القائمه) أي بعد توقيع الاتفاقية والتي تظهر زياده مطرده في عد الساعات والمبالغ التي يتم صرفها بدلا من تنقيصها وتوفيرها , على الرغم من توقيع الاتفاقية المذكورة.

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

رمز 313

السنة	معدل العدد السنوي	المبلغ بالالف الشواقل
15	187	4,184
16	165	3,772
17	175	4,330

في هذا الرمز يتم دفع رواتب الموظفين والعمال الذين يعملون حسب
الساعة وليس بنسبة وظيفه

رمز 315

السنة	معدل العدد السنوي	المبلغ بالالف الشواقل
-------	-------------------	-----------------------

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

טלפון 04 / 8285611

347	37	15
671	89	16
667	93	17

في هذا الرمز تدفع البلدية مقابل ساعات العمل للموظفين والعمال الذين يعملون بأقل من وظيفه كامله . نسبة الدفع حسب تعريف الساعه 100% حتى تصل ساعات العمل نسبة 100% من الوظيفه وبعد ذلك يتم احتساب نسبة 157% حسب القانون

رمز 187

السنة	معدل العدد السنوي	المبلغ بالالف الشواقل
15	33	686
16	40	738
17	45	865

في هذا الرمز يتم دفع ساعات التأهب المصادق عليها من قبل البلدية . حسب هذه القائمة وصل عدد المتأهبين من الموظفين الى 45 متاهب سنة

2017 . ولكن وللأسف في ارض الواقع عندما تحدث مشكلة عنف او
نظافه او موضوع تعدي على الملك لا تجد أيا من الموظفين المتأهيين في
الميدان . بل اصبح موضوع التأهب كأنه تحسين في الراتب ليس الا .

رمز 157

السنة	معدل العدد السنوي	المبلغ بالالف الشواقل
15	54	689
16	87	981
17	135	1197

في هذا الرمز تدفع البلديه ساعات العمل الإضافي التي هي بعد ساعات
الدوام للموظفين داخل البلديه . نسبة الدفع في هذا البند هي حسب ما ينص
عليه القانون أي الساعتان الاول 125% وبعد ذلك نسبة 150% .

رمز 112

السنة	معدل العدد السنوي	المبلغ بالالف الشواقل
15	8	96
16	14	182
17	25	320

يدخل تحت هذا الرمز كل ما يخص عمل المعلمين في ساعات اضافيه
من تصليح بجروت او ساعات مراقبة بجروت رحلات او فعاليات مختلفه
ونشاطات تربويه قد تتم بعد ساعات العمل .

ملخص

ومن وجهة نظر المراقبه الدفع مقابل العمل الإضافي يجب ان يكون
حسب تقرير فعلي – דיווח בפועל – ويعكس العمل الفعلي، ولا يعطى
لتحسين الراتب .

لا يتم المصادقه على ساعات عمل اضافيه مقابل تقارير يدويه דיווח
ידי .

يجب استصدار مرسوم عمل اداري لمسؤول الساعه انه

"لن تتم الموافقة على الدفع على أساس تقارير يدويه ...".

كذلك لن يتم دفع مقابل العمل الإضافي ما بعد الساعه 19:00، باستثناء

حالات استثنائية. على اساس ان العمل في اليوم بالساعات الاضافية لا

يتعدى 4 ساعات في اليوم.

يجب على جميع الموظفين تأدية جميع ساعات العمل كاملة قبل احتساب

النسب الاضافيه في الساعات الاضافيه .

حسب تقرير مراقب الدولة أي اضافة ساعات عمل بدون ختم بطاقة

العمل وبدون تقديم تقرير حول تنفيذ العمل وبدون تحديد مسبق حسب

خطة الحاجة الى ساعات عمل اضافية يضافي صفة الاجمالية على هذه

الساعات وتصبح تحسين في المعاش بصورة غير قانونية الامر الذي

يعارضه القانون .

المراقبة توصي ان يتم صرف ساعات العمل الاضافية كما ينص عليه

القانون أي ما يلي :

1- وضع خطة مستقبلية حول الحاجة لعمل ساعات اضافية في بداية

كل فترة.

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

2- ختم بطاقة العمل في الدخول والخروج

3- تقديم تقرير خطي حول طبيعة العمل الذي تم تنفيذه في الساعات
الإضافية وماهيته وليس فقط عدد الساعات."

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

ms2010- klli

27.11.2014

حضرة
السيدة/ _____ المحترم/ة

السلام عليكم

المبحث : ساعات العمل الإضافية
اتفاق تسوية بين البلدية ولجنة العمال والهيستروت

نعلمك بهذا انه بعد دراسة موضوع الساعات الإضافية من قبل إدارة البلدية والاتفاق مع لجنة العمال والهيستروت الجديدة -
لواء المثلث الشمالي، تقرر ما يلي :

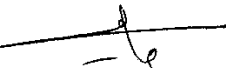
يستمر دفع ساعات إضافية وذلك وفق للحاجة وبتصديق مسبق من مدير القسم إدارة البلدية معا ووفقا للمعايير التالية :

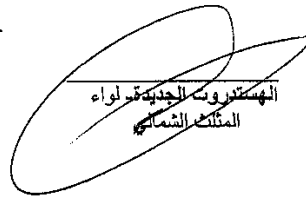
- 1- وضع خطة مستقبلية حول الحاجة لعمل ساعات إضافية وذلك حتى تاريخ 18.12.2014 .
- 2- تقديم تقرير خطي حول طبيعة العمل الذي تم تنفيذه في الساعات الإضافية .
- 3- ختم بطاقة العمل عند الدخول والخروج، وذلك وفق المعايير القانونية.
- 4- عدم العمل أيام السبت كمساعات عمل إضافية إلا في حالات استثنائية يُصادق عليها مسبقا.
- 5- في حالة عدم تنفيذ أي من هذه البنود، يُحفظ حق الأطراف: البلدية، لجنة العمال/ العامل، بالتوجه لועדה הפריטטית
לליט في الموضوع وفق دستور العمل (חוקת העבודה) סארי המפעול على السلطات المحلية.

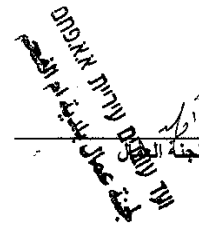
يعتبر هذا الموضوع סארי המפעול اعتبارا من تاريخ 1.12.2014 .

ק ר מ

باحترام


الشيخ خالد حمدان
رئيس البلدية


الهيستروت الجديدة - لواء
المثلث الشمالي


לגנת עמל תלונות אום אל פחם

עיריית אום אל פחם
לשכת מבקר העירייה
משרד תלונות הציבור
אום אל פחם 3001000

بلدية ام الفحم
مكتب مراقب البلدية
مكتب شكاوى الجمهور
أم الفحم 3001000

פקס 04 / 6313504

טלפון 04 / 8285611

27.11.2014

לכבוד
שלום,

הנדון: שעות עבודה נוספות
חסכם פשרה בין העירייה לבין ועד העובדים והסתדרות

אנו מודיעים לך, כי לאחר שקילת נושא השעות הנוספות עיני הנחלת העירייה ובהסכמת וועד העובדים והסתדרות תחד שח- מהווה המשולש הצפוני, תוחלט כדלקמן:

תשלום גמול שעות נוספות יבוצע בהתאם לצורך, באישור מוקדם של מנהל המחלקה והנחלת העירייה ביחד, ובהתאם לקריטריונים הבאים:

1. גיבוש תזכנית עתידית באשר לצורך בהעסקה בשעות נוספות וזאת עד לתאריך 18.12.14.
2. המשת דו"ח בכתב לגבי סוג העבודה שתבוצע בשעות נוספות.
3. חתמת ברטיס נוכחות בכניסה וביציאה מעבודה, בהתאם לקבוע בתוק.
4. אי העסקה בימי שבת כשעות עבודה נוספות רק במקרים חריגים ובאישור מראש ובכתב.
5. במידה ואחד מהסעיפים לא יבוצע, כל צד (העירייה, ועד העובדים/העובד) רשאי למנות לוועדה פירטטית לדיון בנושא בהתאם לתוקף העבודה שחלח על חרשויות תמקומיות.

חסכם זה בתוקף החל מתאריך 1.12.2014.

ככבוד

שיג חאלד חמדאן
ראש העיר

ההסתדרות החדשה
מחוז המשולש הצפוני

ועד העובדים